الجزء الثامن

الطبعة الأولى

يطلب من ملتزم طبعه

عبد الرحمن محمد
ملتزم طبع المصحف الشريف بمشيخة الجامع الأزهر

طبع بالمطبعة البهية المصرية
١٣٥٧ هجرية — ١٩٣٨ ميلادية

إِذْ قَالَ اللَّهُ يَاعِيسَى إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ «٥٥»

بالاستهزاء . والثانى : أن معاملة الله معهم كانت شبيهة بالمكر ، فسمى بذلك . الثالث : أن هذا اللفظ ليس من المتشابهات ، لأنه عبارة عن التدبير المحكم الكامل ، ثم اختص فى العرف بالتدبير فى إيصال الشر إلى الغير ، وذلك فى حق الله تعالى غير ممتنع ، والله أعلم .

قوله تعالى ﴿إذ قال الله ياعيسى إنى متوفيك ورافعك إلى ومطهرك من الذين كفروا وجاعل الذين اتبعوك فوق الذين كفروا إلى يوم القيامة ثم إلى مرجعكم فأحكم بينكم فيما كنتم فيه تختلفون﴾ فى الآية مسائل :

﴿المسألة الأولى﴾ العامل فى (إذ) قوله (ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين) أى وجد هذا المكر (إذ قال الله) هذا القول ، وقيل : التقدير ذاك إذ قال الله

﴿المسألة الثانية﴾ اعترفوا بأن الله تعالى شرف عيسى فى هذه الآية بصفات :

﴿الصفة الأولى﴾ (إنى متوفيك) ونظيره قوله تعالى حكاية عنه (فلما توفيتنى كنت أنت الرقيب عليهم) واختلف أهل التأويل فى هاتين الآيتين على طريقين : أحدهما : إجراء الآية على ظاهرها من غير تقديم ، ولا تأخير فيها . والثانى : فرض التقديم والتأخير فيها . أما الطريق الأول فبيانه من وجوه : الأول : معنى قوله (إنى متوفيك) أى متمم عمرك ، فحينئذ أتوفاك ، فلا أتركهم حتى يقتلوك ، بل أنا رافعك إلى سمائى ، ومقربك بملائكتى ، وأصونك عن أن يتمكنوا من قتلك . وهذا تأويل حسن . والثانى (متوفيك) أى مميتك . وهو مروى عن ابن عباس ، ومحمد بن إسحق قالوا : والمقصود أن لا يصل أعداؤه من اليهود إلى قتله ، ثم إنه بعد ذلك أكرمه بأن رفعه إلى السماء ، ثم اختلفوا على ثلاثة أوجه : أحدها قال وهب : توفى ثلاث ساعات ، ثم رفع . وثانيها : قال محمد بن إسحاق : توفى سبع ساعات . ثم أحياه الله ورفعه . الثالث : قال الربيع بن أنس : أنه تعالى توفاه حين رفعه إلى السماء . قال تعالى (الله يتوفى الأنفس حين موتها . والتى لم تمت فى منامها) ﴿الوجه الرابع﴾ فى تأويل الآية أن الواو فى قوله (متوفيك ورافعك الى) تفيد الترتيب ،

فالآية تدل على أنه تعالى يفعل به هذه الأفعال ، فاما كيف يفعل ، ومتى يفعل ، فالأمر فيه موقوف على الدليل ، وقد ثبت الدليل انه حى ، وورد الخبر عن النبى صلى الله عليه وسلم وأنه سينزل ويقتل الدجال ، ثم انه تعالى يتوفاه بعد ذلك

﴿الوجه الخامس﴾ فى التأويل ما قاله أبو بكر الواسطى . وهو أن المراد (إنى متوفيك) عن شهواتك . وحظوظ نفسك ، ثم قال (ورافعك الى) وذلك لأن من لم يصر فانيا عما سوى الله لا يكون له وصول الى مقام معرفة الله ، وأيضا فعيسى لما رفع الى السماء ، صار حاله كحال الملائكة فى زوال الشهوة ، والغضب والأخلاق الذميمة

﴿والوجه السادس﴾ ان التوفى أخذ الشىء وافيا ، ولما علم الله أن من الناس من يخطر بباله أن الذي رفعه الله هو روحه لا جسده . ذكر هذا الكلام ليدل على انه عليه الصلاة والسلام رفع بتمامه الى السماء بروحه وبجسده . ويدل على صحة هذا التأويل قوله تعالى (ومايضرونك من شىء)

﴿والوجه السابع﴾ (إنى متوفيك) أى أجعلك كالمتوفى ، لأنه إذا رفع الى السماء ، وانقطع خبره وأثره عن الأرض ، كان كالمتوفى ، واطلاق اسم الشىء على ما يشابهه فى أكثر خواصه ، وصفاته جائز حسن

﴿الوجه الثامن﴾ ان التوفى هو القبض . يقال : وفانى فلان دراهمى ، وأوفانى وتوفيتها منه كما يقال : سلم فلان دراهمى الى ، وتسلمتها منه ، وقد يكون أيضا توفى بمعنى : استوفى وعلى كلا الاحتمالين كان اخراجه من الأرض ، واصعاده الى السماء توفيا له

فان قيل : فعلى هذا الوجه كان التوفى عين الرفع اليه ، فيصير قوله (ورافعك الى) تكرارا . قلنا : قوله (إنى متوفيك) يدل على حصول التوفى ، وهو جنس تحته أنواع بعضها بالموت وبعضها بالاصعاد الى السماء ، فلما قال بعده (ورافعك الى) كان هذا تعيينا للنوع . ولم يكن تكرارا

﴿الوجه التاسع﴾ أن يقدر فيه حذف المضاف والتقدير : متوفى عملك بمعنى : مستوفى عملك (ورافعك الى) أى ورافع عملك الى ، وهو كقوله (اليه يصعد الكلم الطيب) والمراد من هذه الآية أنه تعالى بشره بقبول طاعته أعماله ، وعرفه ان ما يصل اليه من المتاعب والمشاق فى تمشية دينه وإظهار شريعته من الاعداء فهو لايضيع أجره ، ولا يهدم ثوابه ، فهذه جملة الوجوه المذكورة على قول من يجرى الآية على ظاهرها

﴿الطريق الثانى﴾ وهو قول من قال : لابد فى الآية من تقديم وتأخير من غير أن يحتاج فيها الى تقديم أو تأخير ، قالوا : ان قوله (ورافعك الى) يقتضى انه رفعه حيا ، والواو لا تقتضى

الترتيب ، فلم يبق الا أن يقول فيها تقديم وتأخير ، والمعنى : أنى رافعك الى ومطهرك من الذين كفروا ومتوفيك بعد إنزالى إياك فى الدنيا . ومثله من التقديم والتأخير كثير فى القرآن

واعلم أن الوجوه الكثيرة التى قدمناها ، تغنى عن التزام مخالفة الظاهر والله أعلم

﴿الصفة الثانية﴾ من الصفات التى ذكرها الله تعالى لعيسى عليه السلام قوله (ورافعك الى) والمشبهة يتمسكون بهذه الآية فى إثبات المكان لله تعالى وأنه فى السماء ، وقد دللنا فى المواضع الكثيرة من هذا الكتاب بالدلائل القاطعة على أنه يمتنع كونه تعالى فى المكان ، فوجب حمل اللفظ على التأويل ، وهو من وجوه : الأول : أن المراد الى محل كرامتى ، وجعل ذلك رفعا اليه للتفخيم والتعظيم ومثله قوله (إنى ذاهب الى ربى) وإنما ذهب إبراهيم صلى الله عليه وسلم من العراق الى الشام وقد يقول السلطان : ارفعوا هذا الأمر الى القاضى ، وقد يسمى الحجاج زوار الله ، ويسمى المجاورون جيران الله . والمراد من كل ذلك التفخيم والتعظيم ،فكذا ههنا

﴿الوجه الثانى﴾ فى التأويل أن يكون قوله (ورافعك الى) معناه : انه يرفع الى مكان لا يملك الحكم عليه فيه غير الله ، لأن فى الأرض قد يتولى الخلق أنواع الأحكام ، فأما السموات فلا حاكم هناك فى الحقيقة ، وفى الظاهر إلا الله

﴿الوجه الثالث﴾ از بتقدير القول : بأن الله فى مكان لم يكن ارتفاع عيسى الى ذلك سببا لانتفاعه وفرحه ، بل إنما ينتفع بذلك لو وجد هناك مطلوبه من الثواب ، والروح ، والراحة ، والريحان ، فعلى كلا القولين : لابد من حمل اللفظ على أن المراد : ورافعك الى محل ثوابك ومجازاتك وإذا كان لا بد من اضمار ما ذكرناه لم يبق فى الآية دلالة على إثبات المكان لله تعالى

﴿الصفة الثالثة﴾ من صفات عيسى قوله تعالى (ومطهرك من الذين كفروا) والمعنى مخرجك من بينهم ، ومفرق بينك وبينهم ، وكما عظم شأنه بلفظ الرفع اليه أخبر عن معنى التخليص بلفظ التطهير ، وكل ذلك يدل على المبالغة فى إعلاء شأنه ، وتعظيم منصبه عند الله تعالى

﴿الصفة الرابعة﴾ قوله (وجاعل الذين اتبعوك فوق الذين كفروا الى يوم القيامة) وجهان : الأول : أن المعنى : الذين اتبعوا دين عيسى يكونون فوق الذين كفروا به ، وهم اليهود بالقهر والسلطان ، والاستعلاء الى يوم القيامة ، فيكون ذلك إخبارا عن ذل اليهود ، وانهم يكونون مقهورين الى يوم القيامة ، فأما الذين اتبعوا المسيح عليه السلام ، فهم الذين كانوا يؤمنون بأنه عبد الله ورسوله ، وأما بعد الاسلام فهم المسلمون ، وأما النصارى فهم وان أظهروا من أنفسهم موافقته فهم يخالفونه أشد المخالفة من حيث أن صريح العقل يشهد أنه عليه السلام ما كان يرضى بشىء مما

يقوله هؤلاء الجهال ، ومع ذلك فانا نرى أن دولة النصارى فى الدنيا أعظم وأقوى من أمر اليهود ، فلا نرى فى طرف من أطراف الدنيا ملكا يهوديا . ولا بلدة مملوءة من اليهود بل يكونون أين كانوا بالذلة والمسكنة ، وأما النصارى ، فأمرهم بخلاف ذلك

﴿القول الثانى﴾ أن المراد من هذه الفوقية الفوقية بالحجة والدليل

واعلم أن هذه الآية تدل على أن رفعه فى قوله (ورافعك إلى) هو الرفعة بالدرجة والمنقبة ، لا بالمكان والجهة ، كما أن الفوقية فى هذه الآية ليست بالمكان ، بل بالدرجة والرفعة

أما قوله ﴿ثم الى مرجعكم فأحكم بينكم فيما كنتم فيه تختلفون﴾ فالمعنى أنه تعالى بشر عيسى عليه السلام بأنه يعطيه فى الدنيا تلك الخواص الشريفة ، والدرجات الرفيعة العالية ، وأما فى القيامة ، فانه يحكم بين المؤمنين به ، وبين الجاحدين برسالته . وكيفية ذلك الحكم ماذكره فى الآية التى بعد هذه الآية ، وبقى من مباحث هذه الآية موضع مشكل ، وهو أن نص القرآن دل على أنه تعالى حين رفعه ألقى شبهه على غيره على ماقال (وما قتلوه وما صلبوه ولكن شبه لهم) والأخبار أيضا واردة بذلك الا أن الروايات اختلفت ، فتارة يروى أن الله تعالى ألقى شبهه على بعض الأعداء الذين دلوا اليهود على مكانه حتى قتلوه . وصلبوه ، وتارة يروى أنه عليه السلام رغب بعض خواص أصحابه فى أن يلقى شبهه حتى يقتل مكانه . وبالجلة : فكيفما كان ، ففى إلقاء شبهه على الغير إشكالات .

﴿الاشكال الأول﴾ إنا لو جوزنا إلقاء شبه إنسان على إنسان آخر لزم السفسطة ، فانى إذا رأيت ولدى ، ثم رأيته ثانياً ، فحينئذ أجوز أن يكون هذا الذى رأيته ثانيا ليس بولدى ، بل هو إنسان ألقى شبهه عليه ، وحينئذ يرتفع الأمان عن المحسوسات ؛ وأيضا فالصحابة الذين رأوا محمداً صلى الله عليه وسلم : يأمرهم وينهاهم . وجب أن لا يعرفوا أنه محمد لاحتمال أنه ألقى شبهه على غيره وذلك يفضى إلى سقوط الشرائع . وأيضا فدار الأمر فى الأخبار المتواترة على أن يكون المخبر الأول إنما أخبر عن المحسوس ، فاذا جاز وقوع الغلط فى المبصرات كان سقوط خبر التواتر أولى ، وبالجلة ففتح هذا الباب أوله سفسطة ، وآخره إبطال النبوات بالكلية

﴿والاشكال الثانى﴾ وهو أن الله تعالى كان قد أمر جبريل عليه السلام بأن يكون معه فى أكثر الأحوال ، هكذا قاله المفسرون فى تفسير قوله (إذ أيدتك بروح القدس) ثم إن طرف جناح واحد من أجنحة جبريل عليه السلام كان يكفى العالم من البشر فكيف لم يكف فى منع أولئك اليهود عنه ؟ . وأيضا أنه عليه السلام لما كان قادرا على إحياء الموتى ، وإبراء الأكمه والأبرص ، فكيف لم يقدر على إماتة

أولئك اليهود الذين قصدوه بالسوء، وعلى إسقامهم، وإلقاء الزمانة والفلج عليهم، حتى يصيروا عاجزين عن التعرض له ؟

﴿والاشكال الثالث﴾ انه تعالى كان قادراً على تخليصه من أولئك الأعداء بأن يرفعه إلى السماء فما الفائدة فى إلقاء شبهه على غيره . وهل فيه إلا إلقاء مسكين فى القتل من غير فائدة إليه

﴿والاشكال الرابع﴾ أنه إذا ألقى شبهه على غيره، ثم إنه رفع بعد ذلك إلى السماء. فالقوم اعتقدوا فيه أنه هو عيسى مع أنه ما كان عيسى. فهذا كان إلقاء لهم فى الجهل والتلبيس. وهذا لايليق بحكمة الله تعالى

﴿والاشكال الخامس﴾ أن النصارى على كثرتهم فى مشارق الأرض ومغاربها، وشدة محبتهم للمسيح عليه السلام، وغلوهم فى أمره أخبروا أنهم شاهدوه مقتولا مصلوبا، فلو أنكرنا ذلك كان طعنا فيما ثبت بالتواتر. والطعن فى التواتر يوجب الطعن فى نبوة محمد صلى الله عليه وسلم، ونبوة عيسى، بل فى وجودهما، ووجود سائر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وكل ذلك باطل

﴿والاشكال السادس﴾ أنه ثبت بالتواتر أن المصلوب بقى حيا زمانا طويلا، فلو لم يكن ذلك عيسى، بل كان غيره لأظهر الجزع، ولقال: إنى لست بعيسى. بل إنما أنا غيره، ولبالغ فى تعريف هذا المعنى، ولو ذكر ذلك لاشتهر عند الخلق هذا المعنى، فلما لم يوجد شىء من هذا علمنا أن ليس الأمر على ماذكرتم، فهذا جملة مافى الموضع من السؤالات

والجواب عن الأول: أن كل من أثبت القادر المختار، سلم أنه تعالى قادر على أن يخلق انساناً آخر على صورة زيد. مثلا ثم إن هذا التصوير لايوجب الشك المذكور فكذا القول فيما ذكرتم

والجواب عن الثانى: أن جبريل عليه السلام: لو دفع الأعداء عنه أو أقدر الله تعالى عيسى عليه السلام على دفع الأعداء عن نفسه لبلغت معجزته الى حد الالجاء، وذلك غير جائز

وهذا هو الجواب عن الاشكال الثالث: فانه تعالى لو رفعه إلى السماء، وما ألقى شبهه على الغير لبلغت تلك المعجزة إلى حد الالجاء.

والجواب عن الرابع: أن تلامذة عيسى كانوا حاضرين، وكانوا عالمين بكيفية الواقعة، وهم كانوا يزيلون ذلك التلبيس

والجواب عن الخامس: أن الحاضرين فى ذلك الوقت كانوا قليلين، ودخول الشبهة على الجمع القليل جائز، والتواتر إذا انتهى فى آخر الأمر الى الجمع القليل لم يكن مفيداً للعلم

فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَأُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا فِى الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَّاصِرِينَ «٥٦»

والجواب عن السادس : إن بتقدير ، أن يكون الذى ألقى شبه عيسى عليه السلام عليه كان مسلما وقبل ذلك عن عيسى جائز أن يسكت عن تعريف حقيقة الحال فى تلك الواقعة ، وبالجملة فالأسئلة التى ذكروها أمور تتطرق الاحتمالات اليها من بعض الوجوه ، ولما ثبت بالمعجز القاطع صدق محمد صلى الله عليه وسلم فى كل ما أخبر عنه ، امتنع صيرورة هذه الأسئلة المحتملة معارضة للنص القاطع ، والله ولى الهداية .

قوله تعالى ﴿فأما الذين كفروا فأعذبهم عذابا شديدا فى الدنيا والآخرة ومالهم من ناصرين﴾ اعلم أنه تعالى لما ذكر (الى مرجعكم فأحكم بينكم فيما كنتم فيه تختلفون) بين بعد ذلك مفصلا مافى ذلك الاختلاف . أما الاختلاف فهو أن كفر قوم وآمن آخرون ، وأما الحكم فيمن كفر فهو أن يعذبه عذابا شديدا فى الدنيا والآخرة . وأما الحكم فيمن آمن وعمل الصالحات . فهو أن يوفيهم أجورهم . وفى الآية مسائل

﴿المسألة الأولى﴾ أما عذاب الكافر فى الدنيا فهو من وجهين : أحدهما : القتل والسبى وما شاكله ، حتى لو ترك الكفر لم يحسن إيقاعه به ، فذلك داخل فى عذاب الدنيا . والثانى : ما يلحق الكافر من الأمراض والمصائب ، وقد اختلفوا فى أن ذلك هل هو عقاب أم لا ، قال بعضهم : إنه عقاب فى حق الكافر ، وإذا وقع مثله للمؤمن فانه لا يكون عقابا ، بل يكون ابتلاء وامتحانا ، وقال الحسن : ان مثل هذا إذا وقع للكافر لا يكون عقابا بل يكون أيضا ابتلاء وامتحانا ، ويكون جاريا مجرى الحدود التى تقام على التائب ، فانها لا تكون عقابا بل امتحانا ، والدليل عليه أنه تعالى يعد الكل بالصبر عليها والرضا بها والتسليم لها ، وما هذا حاله لا يكون عقابا

فان قيل : فقد سلمتم فى الوجه الأول انه عذاب للكافر على كفره ، وهذا على خلاف قوله تعالى (ولو يؤاخذ الله الناس بظلمهم ما ترك عليها من دابة) وكلمة «لو» تفيد انتفاء الشىء لانتفاء غيره ، فوجب أن لا توجد المؤاخذة فى الدنيا ، وأيضا قال تعالى (اليوم تجزى كل نفس بما كسبت) وذلك يقتضى حصول المجازاة فى ذلك اليوم ، لا فى الدنيا ، قلنا : الآية الدالة على حصول العقاب فى الدنيا خاصة . والآيات التى ذكرتموها عامة ، والخاص مقدم على العام